

صندوق كسب للمرابحة
القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م



تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

إلى / مالكي الوحدات
صندوق كسب للمرابحة
الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي:

لقد قمنا بمراجعة قائمة الموجودات والمطلوبات لصندوق كسب للمرابحة - صندوق استثماري غير محدد المدة (الصندوق)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقرير المالي.

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الصندوق على البقاء مستمر. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا، وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.
- التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:**
- لائحة الصندوق كسب للمراجعة - صندوق استثماري غير محدد المدة - (الصندوق) تتفق مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية واتفاقية مدير الصندوق ومالكي الوحدات.

عن الخراشي وشركاه


سليمان عبد الله الخراشي
ترخيص رقم (٩١)



التاريخ: ٢٣ مارس ٢٠٢٠م
الموافق: ٢٨ رجب ١٤٤١هـ

صندوق كسب للمرابحة
قائمة الموجودات والمطلوبات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
٥,٧١٨,٥٦٤	٢٦٤,٠٠٣		الموجودات :
١٩,٥٣٠,٤١٨	٨,١٨١,٥٠٠	٣	الموجودات المتداولة :
٤١,٦٥٩	٢٣,٦٨٨		نقد لدى البنوك
٢٥,٢٩٠,٦٤١	٨,٤٦٩,١٩١		إستثمارات مرابحة
			أرباح مرابحة مستحقة
			مجموع الموجودات
			المطلوبات :
			المطلوبات المتداولة :
٨,٥٩١	٢٨,٦٤٣		مصاريف مستحقة
٨,٥٩١	٢٨,٦٤٣		مجموع المطلوبات
٢٥,٢٨٢,٠٥٠	٨,٤٤٠,٥٤٨		صافي الموجودات
٢,٣٩٤,٣٨٨	٧٨٦,٤٠١		الوحدات القائمة نهاية السنة
١٠,٥٥	١٠,٧٣		سعر الوحدة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق كسب للمرابحة
قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح	
٢٠١٨	٢٠١٩		
ريال سعودي	ريال سعودي		
			دخل الاستثمار :
			إيرادات مرابحة
٢٢٣,٦٦٨	٥٠٥,٨٦٢		إيرادات غير محققة من استثمارات
٩٨,٣٣٦	٣٢,٨٩٣		مجموع دخل الاستثمار
٣٢٢,٠٠٤	٥٣٨,٧٥٥		
			المصاريف :
			أتعاب الإدارة
(٦٨,١٧٧)	(١٠٢,٥١٩)	٤	مصاريف عمومية
(٥٦,١٨٨)	(٦٥,٥٣٩)		مجموع المصاريف
(١٢٤,٣٦٥)	(١٦٨,٠٥٨)		صافي الدخل السنة
١٩٧,٦٣٩	٣٧٠,٦٩٧		الدخل الشامل الآخر
١٩٧,٦٣٩	٣٧٠,٦٩٧		صافي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق كسب للمرابحة
قائمة التغيرات في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١٦,٦٠٨,٣٨٤	٢٥,٢٨٢,٠٥٠	صافي الموجودات في بداية السنة
١٩٧,٦٣٩	٣٧٠,٦٩٧	صافي الدخل
٢٣,١٩٥,٣٤٠	٣٥,٠١١,٥٩٤	المحصل من الوحدات المصدرة
(١٤,٧١٩,٣١٣)	(٥٢,٢٢٣,٧٩٣)	قيمة الوحدات المستردة
٢٥,٢٨٢,٠٥٠	٨,٤٤٠,٥٤٨	صافي الموجودات في نهاية السنة

فيما يلي ملخص لمعاملات الوحدات خلال الفترة :

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
بالوحدات	بالوحدات	
١,٥٩٤,٦٨٣	٢,٣٩٤,٣٨٧	الوحدات القائمة في بداية السنة
٢,٢٠٨,٠٣٧	٣,٢٩٦,٨٨٩	الوحدات المصدرة
(١,٤٠٨,٣٣٣)	(٤,٩٠٤,٨٧٥)	الوحدات المستردة
٢,٣٩٤,٣٨٧	٧٨٦,٤٠١	الوحدات القائمة في نهاية السنة

صندوق كسب للمرابحة
قائمة التدفقات النقدية
الزيادة (النقص) في النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال سعودي	ريال سعودي
١٩٧,٦٣٩	٣٧٠,٦٩٧
(٦,٧٢٨,٢٨٧)	١١,٣٤٨,٩١٨
(١٧,٢٢٠)	١٧,٩٧١
(٣٣,٩٠٨)	٢٠,٠٥٢
(٦,٥٨١,٧٧٦)	١١,٧٥٧,٦٣٨
٢٣,١٩٥,٣٤٠	٣٥,٠١١,٥٩٤
(١٤,٧١٩,٣١٣)	(٥٢,٢٢٣,٧٩٣)
٨,٤٧٦,٠٢٧	(١٧,٢١٢,١٩٩)
١,٨٩٤,٢٥١	(٥,٤٥٤,٥٦١)
٣,٨٢٤,٣١٣	٥,٧١٨,٥٦٤
٥,٧١٨,٥٦٤	٢٦٤,٠٠٣

الأنشطة التشغيلية :
صافي دخل العمليات
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
استثمارات مرابحة
أرباح مرابحة مستحقة
مصاريف مستحقة
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة التمويلية :
المحصل من الوحدات المصدرة
قيمة الوحدات المستردة
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
صافي (النقص) الزيادة في أرصدة النقد
رصيد النقد في بداية السنة
رصيد النقد في نهاية السنة

إيضاح (١) : عام :

- إن صندوق كسب للمرابحة (الصندوق) هو صندوق استثماري غير محدد المدة تم تأسيسه بموجب اتفاق بين قسم الخدمات الاستثمارية لمجموعة كسب المالية (مدير الصندوق) والمستثمرين بالصندوق (مالكي الوحدات).
- يهدف الصندوق إلى تنمية أموال المشتركين على المدى القصير مع المحافظة على رأس المال بالدخول في استثمارات قليلة المخاطر من خلال الاستثمار في مرابحات قصيرة الأجل، والتي تتوافق مع الضوابط الشرعية المحددة من قبل الهيئة الشرعية التابعة لمجموعة كسب المالية.
- يتعامل مدير الصندوق مع مالكي الوحدات في الصندوق على أساس انه وحدة محاسبية مستقلة. ويقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية للصندوق على حدة. ويعتبر مالكي الوحدات، هم مالكين ومشاركين في موجودات الصندوق.
- وافقت هيئة السوق المالية (الهيئة) على تأسيس الصندوق بالخطاب رقم ٨٥٥ بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٤٢٩هـ (الموافق ٢ نوفمبر ٢٠٠٨).
- يخضع الصندوق لأحكام لائحة صناديق الاستثمار (الأحكام) الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ ذو الحجة ١٤٢٧هـ (الموافق ١٢ يناير ٢٠٠٧) والتي توضح المتطلبات الخاصة بعمل جميع الصناديق الاستثمارية داخل المملكة العربية السعودية.
- يتم حفظ دفاتر وسجلات الصندوق بالريال السعودي.

إن إدارة الصندوق من مسؤولية مدير الصندوق:

يقوم مدير الصندوق بتحميل الصندوق بإتباع إدارية بنسبة ٠,٥٪ من صافي قيمة موجودات الصندوق. وتدفع بشكل ربع سنوي ويتم احتسابه يومياً. إضافة إلى ذلك، يحتفظ مدير الصندوق بحقه في ان يحمل الصندوق بكل المصاريف المتعلقة بإدارة الصندوق المتضمنة وليست محصورة بأتعاب المراجعة وأية أتعاب قانونية حسب شروط وأحكام الصندوق.

(١) السياسات المحاسبية الهامة
بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى التي أقرتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

عملة العرض والنشاط

ان الريال السعودي هو عملة اظهر القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة. كافة الأرقام تم تقريبها لأقرب ريال، إلا إذا تم الإشارة لغير ذلك.

أسس القياس

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وباستخدام أساس الاستحقاق ومفهوم استمرارية النشاط، باستثناء بعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي وبعضها الآخر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات

أولاً: المعايير الجديدة التي يسري مفعولها اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨:

قامت الشركة بتطبيق المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المبينة أدناه، والتي تم إصدارها وبيدأ تطبيقها اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، وهي كما يلي:

(أ) **المعيار الدولي للتقرير المالي ٩: الأدوات المالية**

يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للموجودات المالية تعكس نموذج الأعمال التي يتم إدارة الموجودات من خلاله وخصائص تدفقاتها النقدية. ويتضمن ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية، وهي: الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

هذا المعيار يستبعد فئات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ للموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة والاستثمارات المتاحة للبيع.

يتطلب هذا المعيار تطبيق نظام جديد لانخفاض القيمة يعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة. بدلاً من الخسائر الائتمانية المتكبدة. على أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى والذمم الإيجارية المدينة وموجودات العقود وكذلك على بعض تعهدات القروض المبرمة وعقود الضمان المالي.

لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية أي آثار جوهرية على البيانات المالية المرفقة للشركة.

(ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

في مايو ٢٠١٤، تم إصدار المعيار الدولي رقم ١٥ والذي يقدم نموذج واحد شامل لاستخدامه في محاسبة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. عندما يدخل حيز التطبيق سوف يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ محل إرشادات تحقق الإيرادات في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨-الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١١- عقود المقاولات والتفسيرات المتعلقة بها.

الهدف الأساسي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ هو أن المنشأة ينبغي أن تعترف بالإيرادات مقابل نقل البضائع أو الخدمات المقدمة للعملاء في التوقيت المناسب وبالمبلغ الذي يعكس التعويض المادي الذي تتوقعه المنشأة مقابل تلك السلع أو الخدمات. ويحدد المعيار نموذج من ٥ خطوات للاعتراف بالإيرادات على النحو التالي:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد أو العقود مع العملاء.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر الصفقة.
- الخطوة الرابعة: تحميل سعر الصفقة إلى التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم المنشأة بتنفيذ متطلبات الأداء.

من خلال المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥، يتم الاعتراف بالإيرادات عند أداء الالتزام أي عندما تنتقل السيطرة على السلع أو الخدمات المنوطة بأداء التزام معين إلى العميل.

ثانياً: المعايير الجديدة الصادرة والتي لم يحن موعد تطبيقها:

(أ) المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦: عقود الإيجار

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ كيفية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد. يتطلب من المستأجرين الاعتراف بموجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقد الإيجار ١٢ شهراً أو أقل أو أن الأصل موضوع العقد ذات قيمة منخفضة.

يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقرير المالي المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهري.

ستقوم الشركة بإجراء دراسة على كافة عقود الإيجار المرتبطة بها لتحديد الأثر المترتب على الشركة عند تطبيقها هذا المعيار في حينه. إن إدارة الشركة لا تتوقع حدوث أثر جوهري على القوائم المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.

إيضاح (٢) الأدوات المالية

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في الترتيبات التعاقدية للأداة المالية.

تتكون الموجودات المالية الخاصة بالشركة من الأرصدة لدى البنوك واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى، بينما تتكون المطلوبات المالية من مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة ومصاريف مستحقة.

٢-٦-أ الموجودات المالية – التصنيف والاعتراف والقياس

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الأصول المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المُطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.

أولاً: يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُطفأة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- (أ) يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- (ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ثانياً: يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- (أ) يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- (ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ثالثاً: يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المُطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

عند الإثبات الأولي، يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائداً أو مطروحاً منه - في حالة أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

القياس اللاحق للأصل المالي

بعد الإثبات الأولي، تقوم الشركة بقياس الأصل المالي حسب التصنيف المبين آنفاً بما يلي:

- (أ) التكلفة المُطفأة؛ أو
- (ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- (ج) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بقياس خسائر الانتمانية المتوقعة على مدى العمر المتعلقة بموجوداتها المالية على أساس استطلاع المستقبل. تعتمد طريقة انخفاض القيمة المطبقة لدى الشركة على ما إذا كان هناك مخاطر زيادة كبيرة في مخاطر الانتمان.

• النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتكون النقدية وشبه النقدية من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق والمراحمات قصيرة الأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.

٢-٦-ب المطلوبات المالية - الاعتراف والقياس

يتم مبدئياً إثبات هذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. بعد الإثبات الأولي، تقاس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المُطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

تم تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي ٩ فيما يلي الإفصاحات المتعلقة بتأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على الصندوق كما في ١ يناير ٢٠١٨ بداية تاريخ سريان المعيار:

استخدام التقديرات

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والافصاح عن الالتزامات المحتملة. ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر ايضا على الايرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من ادارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ واوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن اوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في اوضاع وظروف تلك المخصصات. وبالرغم من أن هذه التقديرات مبنية على أفضل المعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة بتاريخ إعداد القوائم المالية، إلا أن النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن هذه التقديرات.

الاستثمارات والموجودات المالية:

تظهر الاستثمارات والموجودات المالية في الصناديق الاستثمارية وعقود المرابحة والأوراق المالية المتداولة بالقيمة العادلة لها والتي يتم تحديدها من قبل الجهات التي تدير هذه الاستثمارات في قائمة لأرباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر أما الاستثمارات في الأوراق المالية غير المتداولة فتظهر بالتكلفة، وتم تبويب تلك الاستثمارات وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة والمتوافقة مع المادة رقم (٤) من المعايير المحاسبية على الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق: وتشمل الصكوك حيث تظهر في قائمة المركز المالي على أساس التكلفة المعدلة بمقدار الاستنفاد في العلاوة أو الخصم.
- أوراق مالية للإتجار: وتشمل صناديق وعقود المرابحة والمضاربة حيث تظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة لها والتي يتم تحديدها من قبل الجهات التي تدير هذه الاستثمارات ويتم تسجيل مكاسب أو خسائر التقييم الغير محقق من تلك الاستثمارات في قائمة لأرباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر.

عمليات الاستثمار:

- يتم قيد عمليات الاستثمار في تاريخ التداول.

المصاريف:

يتم قياس واثبات المصاريف كمصاريف فترة في الفترة المحاسبية التي تكبدت فيها. يتم توزيع تلك المصاريف التي تستفيد منها أكثر من فترة محاسبية على تلك الفترات بالتناسب.

الزكاة وضريبة الدخل:

إن الزكاة وضريبة الدخل التزام على مالكي الوحدات ولا يتم الاستدراك لها في القوائم المالية.

صندوق كسب للمرابحة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إيضاح (٣) : إستثمارات مرابحة :

في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١٥,٥٣٠,٤١٨	٤,١٨١,٥٠٠	صناديق إستثمارية
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	صكوك أرامكو
<u>١٩,٥٣٠,٤١٨</u>	<u>٨,١٨١,٥٠٠</u>	الإجمالي

إيضاح (٤) : المعاملات مع أطراف ذات علاقة :

يتعامل الصندوق خلال دورة أعماله العادية مع شركة كسب المالية (مدير الصندوق) .
إن المصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الطرف ذات علاقة والمتضمنة بالقوائم المالية الأولية المرفقة هي كالتالي :

في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٦٨,١٧٧	١٠٢,٥١٩	أتعاب إدارة
<u>٦٨,١٧٧</u>	<u>١٠٢,٥١٩</u>	الإجمالي

يتم احتساب أتعاب إدارة الصندوق وفقاً للائحة الصندوق

إيضاح (٥) قياس القيمة العادلة:

القيمة العادلة هو المبلغ الذي يتم استلامه عند بيع إحدى الموجودات أو دفعه لتحويل إحدى المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والكشف عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

- المستوى ١: أسعار غير معدلة مدرجة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى ٢: أساليب تقييم أخرى تستعمل مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة التي تكون ملحوظة، بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى ٣: أساليب تعتمد على توفير مدخلات لا تعتمد على معلومات السوق القابلة للملاحظة ولا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

يتم قياس القيمة العادلة لبند الموجودات أو بند المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير بند الموجودات أو ببند المطلوبات، على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون على أساس مصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق مزايا اقتصادية باستخدام بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر في السوق الذي سوف يستخدم بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له.

إيضاح (٦) إدارة المخاطر:

الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة الشركة تعرضها لمخاطر مالية مختلفة، وتتضمن هذه المخاطر: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملة ومخاطر أسعار العملات) مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر العام لدى الشركة على مخاطر عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويسعى إلى التقليل من التأثيرات العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا لمجموعة كسب المالية بصفتها الشركة المالكة للصندوق وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة العليا للمجموعة بتحديد وتقييم عمليات التحوط ضد المخاطر المالية من خلال تعاون وثيق مع الوحدات التشغيلية للشركة. إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر العملة، مخاطر القيمة العادلة، مخاطر التدفقات النقدية لسعر العمولة.

تتضمن الأدوات المالية المعروضة ضمن قائمة المركز المالي النقد لدى البنوك ومبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى ومبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة والمصاريف المستحقة. إن طرق القيد المطبقة والخاصة بهذه البنود تم الإفصاح عنها ضمن السياسة المحاسبية لكل منها.

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى الشركة حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو إثبات الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

مخاطر العملة

تمثل المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم معاملات الشركة بصورة رئيسة بالريال السعودي والدولار الأمريكي. ونظراً لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي فإن الشركة لا تتعرض لمخاطر عملات أجنبية من هذه المعاملات.

مخاطر أسعار العمولات

هي مخاطر تعرض القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للتقلبات بسبب التغيرات في معدلات العمولات السائدة في السوق. لا تتعرض الموجودات والمطلوبات المالية للشركة كما في تاريخ قائمة المركز المالي لمخاطر أسعار العمولات لأن ليس لديها أي موجودات أو مطلوبات تحمل عمولة.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي عدم مقدرة طرف ما لأداء مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ليس لدى الشركة تركيز هام لمخاطر الائتمان. يتم إيداع النقد لدى بنوك ذوي تصنيف ائتماني مرتفع. تقيد الذمم المدينة بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، إن وجدت.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه منشأة ما صعوبات في تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أحد الموجودات المالية بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة. تدار مخاطر السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية، من خلال تسهيلات ائتمانية، لمقابلة أية التزامات مستقبلية.

تشمل الأدوات المالية موجودات مالية ومطلوبات مالية تتألف موجودات ومطلوبات الصندوق المالية من النقد لدى البنوك واستثمارات مرابحة وتوزيعات أرباح مستحقة وضمم دائنة لمدير الصندوق إن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

إيضاح (٧) : أيام التقييم :

تقيم وحدات الصندوق في نهاية آخر يوم عمل من كل شهر ميلادي ويعلن عنها في يوم العمل التالي.